الخاتمة العامة

تضمن المؤسسة الإقتصادية تزويد المجتمع بما يحتاجه من منتجات و خدمات ، ولضمان ذلك لابد لها من النمو و مسايرة التطور، فالنمو يتحقق من خلال الزيادة في الكميات المنتجة الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع رقم أعمالها وهو غاية لكل المؤسسات. فالزيادة في الإنتاج لا يتحقق إلا إذا أضافت المؤسسة خطوط إنتاج جديدة وسعت إلى خلق منافذ للتوزيع ، كما أن للتكنولوجيا دورا في زيادة الإنتاج إذا اعتمدت المؤسسة عليها وسعت الحصول على أحدثها .

فالنمو الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المؤسسات يمكن أن يكون بانتهاج النمو الداخلي ، والذي يعتمد على إمكانياتها الداخلية عدد الآلات أو التنويع في المنتجات أو غير ذلك من العمليات أو أن تتجه إلى النمو الخارجي والذي تميزه عدة عمليات منها الإندماج والإستحواذ ، لكن الملاحظ أنه سواء كان النمو داخلي أو خارجي فلهما عدة إيجابيات وسلبيات ترتبط بنوع النمو الذي تختاره المؤسسة. كما يجب على المؤسسة أن تحتاط وتبتعد عن حالات النمو الغير مرغوب فيها كالنمو المتسارع. من خلال تحليل محفظة الأعمال تستطيع المؤسسة دراسة أنشطتها وتشكيلة منتجاتها وإستعمال مختلف الأساليب ومنها المصفوفية لمختلف المفكرين والمدارس حتى تتمكن من إختيار الإستراتيجية المناسبة كأستراتيجية التركيز أو التنويع.

إن المؤسسة الاقتصادية تنشط في محيط تتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية يصعب دراستها جميعها، لذا تم إختيار أربعة عوامل وهم التمويل، تنمية الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإبتكار ومدى تأثيرهم على نمو المؤسسة وكيفية أخذهم بعين الاعتبار حتى تحقق المؤسسة غاياتها.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى شركة إسمنت تبسة، نجد أن هذه العوامل كان لها تأثيرا كبيرا في تحقيق النمو المستمر للشركة وذلك باستغلال هذه العوامل وجعلها تساهم في تحقيق تطلعاتها وأهدافها، حيث أنها تلجا للتمويل من مختلف مصادره سواء الداخلي أو الخارجي، كما أنها تبنت عدة برامج لتنمية العنصر البشري من خلال التدريب المستمر. ولقد اقتنت الشركة أحدث تكنولوجيا المعلومات والإتصال لما لهذا العنصر من تأثير على تسيير وإدارة الشركة، إلا أنها لم تبادر إلى تشجيع الإبتكار داخل الشركة وتوجهها للحصول على ما تحتاجه من هذه التكنولوجيات من خارج الشركة.

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** يعتبر نمو المؤسسة مؤشر للفعالية وهي صحيحة لان الفعالية تتحقق عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات وتنمية ، فالمؤسسة التي تتوفر على عنصر بشري كفء يمكن أن يساهم في تحقيق النمو من خلال مختلف العمليات.
- **الفرضية الثانية:** عند إختيار الإستراتيجية من قبل المؤسسة الإقتصادية فان عنصر النمو يكون من بين أولوياتها وهي صحيحة لان النمو يتحقق في المؤسسة من خلال إستراتيجيات تساهم في وضعها الإدارة العليا وتوفر لها الموارد اللازمة لتجسيدها.
- **الفرضية الثالثة:** إن النمو يعتبر قوة للمؤسسة وهي صحيحة لان عند تحقيق النمو فان حجم المؤسسة يزداد ويرتفع عدد عمالها وتتعدد خطوط الإنتاج ويمكن أن تندمج أو تستحوذ على مؤسسات أخرى وهذا ما يمنح القوة للمؤسسة.
- **الفرضية الرابعة:** هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على نمو المؤسسة وهي صحيحة فالمؤسسة تنشط في محيط مفتوح مما يعرضها للتعامل مع عوامل عديدة سواء داخلية أو خارجية.

النتائج

قد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- النمو عنصرا أساسيا تسعى مختلف المؤسسات لتحقيقه.
- يجب على المؤسسات أن تحتاط حتى لا تقع في حالات النمو الغير مرغوب فيه.
- إن المؤسسات مطالبة بدراسة محفظة الأعمال حتى تتمكن من اختيار الإستراتيجية المناسبة.
- تتعدد العوامل المؤثرة على نمو المؤسسة لذا فعليها دراستها وتحليلها حتى تتمكن من جعلها وسيلة لتحقيق غاياتها.
- تحتوي شركة اسمنت تبسة على احدث تكنولوجيات المعلومات والاتصال مما مكنها من جمع ومعالجة وتخزين المعلومات واستعمالها في أسرع وقت ممكن.
- تعتمد شركة اسمنت تبسة على عنصر بشري مؤهل يتم تدريبه دوريا بفعل برامج تهدف لتحسن مهارة وكفاءة مستخدميها.

الاقتراحات

يمكن تقديم على ضوء ما تمت عليه الدراسة بعض الاقتراحات وهي:

- ضرورة بعث قسم أو مصلحة تختص بتشجيع المبادرات للابتكار وتخصيص الموارد لذلك وسن قوانين داخلية تضبطه حتى تتمكن الشركة من المساهمة في تنمية المهارات الوطنية والمساهمة في خلق صناعة وطنية أساسها الابتكارات المحلية.
- الإستمرار في تدريب العنصر البشري لأنه أساس تطور أي مؤسسة ويمكن بوعيه وتكوينه أن يحافظ على مكتسبات الشركة.

- ❖ نقل تجربة شركة اسمنت تبسة إلى باقي المؤسسات المحلية حتى تتمكن هذه الأخيرة من الاستفادة من خبراتها في مختلف الميادين ومد يد العون للمؤسسات التي ترغب في ذلك.

آفاق الدراسة

نظرا لأهمية النمو بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية وتعدد العوامل المؤثرة فيه وتشعب دراسته فأننا نرى بأنه من الضروري:

- ❖ دراسة تأثير الحجم الساعي المفقود من الكتلة الكلية للساعات الرسمية والمتمثلة في غياب المستخدمين و أيام العطل المتحصل عليها سنويا ومدى تأثيرها في الحد من نمو المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ تخصيص دراسات ميدانية عن عزوف المؤسسات على الإهتمام بعنصر الإبتكار واللجوء إلى كل ما هو مستورد بالرغم من توفر أحيانا كثيرة هذه المؤسسات على مقومات الإبتكار.
- ❖ توجيه الدراسة مستقبلا إلى المؤسسات الصغيرة والى البرامج التي منحتها الدولة في إطار تشغيل الشباب من أجل مساعدتها على إعتماد خطط طموحة لتطويرها من أجل التقليل من البطالة وزيادة عدد العمال بهذه المؤسسات وضمان نموها.
- ❖ إجراء أبحاث ودراسات عن كيفية تحقيق نمو المؤسسة الاقتصادية وإستمراريتها في قطاع تكون فيه المنافسة قوية كقطاع النسيج أو الأحذية مثلا وإقتراح الحلول وسبل تفعيل هذا القطاع.